

حيث أن المضاعف يعمل في اقتصاد لديه موارد عاطلة، فإن زيادة الطلب سوف تزيد الإنتاج دون الأسعار حتى يصل الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل .

وقد دعا التحليل الكينزي إلى خلق عجز في الموازنة العامة عن طريق الإنفاق الحكومي واللجوء إلى تمويله بالاقتراض من الأفراد ومن المنشآت المالية، لتغطية هذا العجز، ففي هذه الحالة يبقى منحنى LM ثابتا واقتراض الخزنة سوف يزيد الطلب على الأموال القابلة للاقتراض (سندات)، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 ويتحقق التوازن عند y_2 بدلا من y_3 من خلال عملية المضاعف.

$$\Delta Y = \Delta G \cdot K_G \dots\dots (*) \quad \text{أي أن:}$$

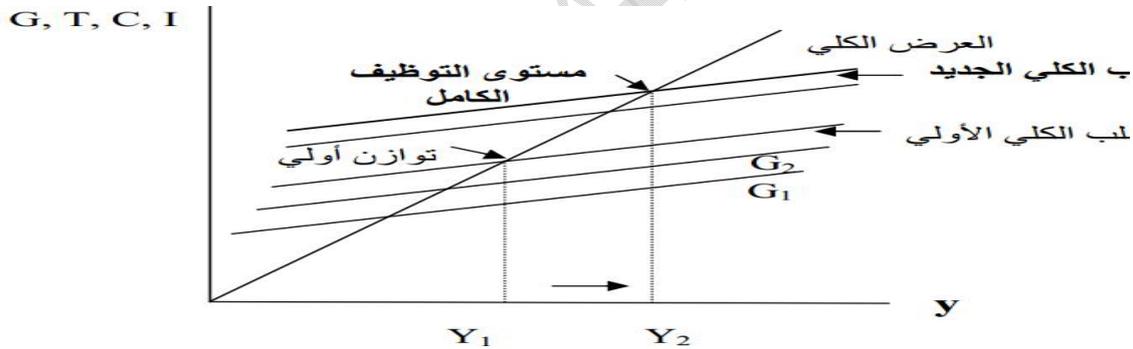
$$K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b} \dots\dots (**)$$

حيث يمثل K_G مضاعف الإنفاق الحكومي:

2.5. سياسة تخفيض الضرائب كسبيل لتحقيق التوظيف الكامل : يمكن تخفيض الضرائب كسبيل

لحفز الطلب الكلي ومواجهة ظروف الكساد، وذلك كبديل لأسلوب زيادة الإنفاق الحكومي، حيث أن تخفيض الضرائب على الدخل سوف يزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة انفاقهم الاستهلاكي، ويترتب على ذلك زيادة الطلب الكلي.

الشكل رقم (12) : أثر تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب



المصدر : رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1998، ص 378.

وعلى ذلك فإن تخفيض الضرائب بمقدار (ΔT_x) سوف يؤدي إلى رفع دالة الطلب الكلي إلى أعلى بمقدار:

$$\Delta Y = \Delta T_x \cdot K_T \dots\dots (***)$$

$$K_T = \frac{\Delta Y}{\Delta T_x} = \frac{-b}{1-b} \dots\dots (***)$$

حيث يمثل K_T مضاعف الضرائب:

أي أن عمل المضاعف سوف يؤدي إلى زيادة في الدخل، منتجة زيادة الإستهلاك.

ثالثا : نموذج IS-LM الجديد (The new is-lm model)

مثل سابقاتها ، نموذج IS-LM الجديد هو نموذج صغير للاقتصاد الكلي مصممة لوصف سلوك المتغيرات على مستوى الاقتصاد التي تدخل في معظم مناقشات السياسة النقدية. هناك خمسة متغيرات

داخلية: مستوى الإنتاج / الإنفاق الحقيقي ، مستوى سعر P ، سعر الفائدة الحقيقي r ، معدل التضخم π ، ومعدل الفائدة الاسمي R .

ثلاثة مواصفات موجودة في جميع الدراسات الحديثة التي توظف الجديد نموذج $IS-LM$. هذه هي معادلة IS ، ومعادلة فيشر ، ومنحنى فيليبس

1. المعادلة الاستشرافية IS الجديدة: تجعل الإنفاق الحقيقي الحالي y_t تعتمد على المستوى المستقبلي المتوقع للإنفاق الحقيقي $E_t y_{t+1}$ ، وسعر الفائدة الحقيقي r_t وهناك أيضا صدمة الطلب الكلي x_{dt} : إيجابي x_{dt} يثير الكلي الإنفاق على مستويات معينة من المحددات الذاتية $E_t y_{t+1}$ و r_t .

$$IS: y_t = E_t y_{t+1} - s[r_t - r] + x_{dt} \dots (1)$$

المعلمة $s > 0$ يحدد تأثير سعر الفائدة الحقيقي على إجمالي الطلب: إذا كانت s أكبر ، فإن ارتفاع معين في سعر الفائدة الحقيقي يسبب أكبر إنخفاض في الطلب الحقيقي ، المعلمة $r > 0$ يمثل معدل الفائدة التي من شأنها أن تسود في غياب نمو الناتج والطلب الكلي الصدمات ، تم وصف معادلة IS الجديدة بأنها تطلعية لأن $E_t y_{t+1}$ يدخل على الجانب الأيمن .

2. معادلة فيشر F : والتي تجعل سعر الفائدة الاسمي R_t يساوي المجموع سعر الفائدة الحقيقي ونسبة التضخم المتوقع أن تسود ما بين t و $t+1$ ، $E_t \pi_{t+1}$.

$$F: R_t = r_t + E_t \pi_{t+1} \dots (2)$$

مواصفاته التقليدية لمعادلة فيشر تغفل أي خطر التضخم علاوة في سعر الفائدة الاسمي .

3. منحنى فيليبس : يرتبط منحنى فيليبس المتوقع بمعدل التضخم الحالي π_t إلى التضخم المستقبلي المتوقع $E_t \pi_{t+1}$ الفجوة بين الإنتاج الحالي y_t والقدرة الإنتاجية \bar{y}_t ، و صدمة التضخم x_{π} .

$$PC: \pi_t = \beta E_t \pi_{t+1} + \phi(y_t - \bar{y}_t) + x_{\pi} \dots (3)$$

المعلمة β محصورة ما بين $0 \leq \beta \leq 1$ ، والمعلمة $\phi > 0$ يحكم كيف يستجيب التضخم لانحرافات الإنتاج عن مستوى القدرة. إذا كان هناك قيمة أكبر من ϕ ثم هناك تأثير أكبر للإنتاج على التضخم ؛ في هذا يمكن أن يكون أكثر مرونة إذا كانت ϕ أكبر باستخدام تعريف معدل التضخم $\pi_t = P_t - P_{t-1}$ هذه المواصفات ربما بدلا من ذلك قد كتب $P_t = P_{t-1} + \beta E_t \pi_{t+1} + \phi(y_t - \bar{y}_t) + x_{\pi}$ هذا النموذج البديل يبرز السبب تسمى أحيانا "معادلة السعر" أو "جدول إجمالي العرض" . إنها معادلة سعر بمعنى أنها تستند إلى نظرية حول كيفية ضبط الشركات لأسعارها ، وهو جدول العرض الكلي لأنه يشير إلى أن الكمية المعروضة تعتمد على مستوى السعر و عوامل أخرى. لكن هذه الدراسة تستخدم مصطلحات منحنى فيليبس لأن هذا هي الممارسة السائدة في الأدب الجديد والقديم $IS-LM$.

العلاقة بين فجوة الإنتاج ومعدل فجوة التضخم في الحالة الثابتة $\pi = \frac{1-\beta}{\phi} y - y$ وفقا لهذه المواصفات في

الواقع ، تجارب مع نماذج مفصلة بالكامل تحتوي على السمات الهيكلية والتي تؤدي إلى المعادلة رقم

(03) ، بما في ذلك تلك دراسة (king , Wolman) سنة 1999، كم أقترح "تأثير طويل الأجل" ضئيل في معدلات تضخم معتدلة. الدراسات البارزة للآثار المترتبة على السياسة النقدية لنموذج IS-LM الجديد، بما في ذلك دراسة *Gertler , Clardia , Gali* سنة 1999 يفرض شرط $\beta = 1$ في تحديد المعادلة رقم (03) في هذه الدراسة سيكون تعسفياً قريب من واحد.

4.الطلب على النقود والسياسة النقدية: لإغلاق النموذج وتحديد سلوك إخراج المتغيرات الأخرى ، من الضروري تحديد حالة التوازن النقدي،و يعتمد الباحثون حالياً استراتيجيتين مختلفتين تماماً في الأدبيات على نموذج *IS-LM* الجديد.

و تحديد الطلب على النقود وعرض النقود. تحت هذا التقليدي الإستراتيجية ، عادة ما يُفترض أن وظيفة الطلب على النقود تأخذ الشكل:

$$MD: M_t - P_t = \delta y_t - \gamma R_t - x_{vt} \dots (4)$$

مع كونها $M_t - P_t$ كونها الطلب على الأرصدة الحقيقية. هذا الطلب على المال لديه مرونة الدخل من $\delta > 0$ وشبه المرونة .

$\gamma < 0$ هناك صدمة تقلل من الطلب على المال ، x_{vt} هذه صدمة السرعة عندما $\delta = 1$ و $\delta = 0$

يفترض أن وظيفة عرض النقود تحتوي على نقد منتظم عنصر السياسة، f_{Mt} ، وعنصر الصدمة x_{Mt} :

$$MD: M_t - P_t = f_{Mt} + x_{Mt} \dots (5)$$

قد يحتوي المكون المنهجي للسلطة النقدية على ردود على الحالة الحالية ، متخلفة أو المستوى المستقبلي المتوقع من النشاط الاقتصادي. تؤخذ معا ، هذه المعادلات تحدد كمية المال .

قيود إضافية واحدة على من الإنتاج ، ومستوى الأسعار و أسعار الفائدة، تحديد قاعدة سعر الفائدة للسياسة النقدية، والإستراتيجية هي ببساطة تحديد قاعدة سعر الفائدة لسياسة النقدية.

$$IR: R_t = f_{Rt} + x_{Rt} \dots (6)$$

الذي يحتوي على عنصر منهجي ، f_{Rt} ، و x_{Rt} مكون صدمة. بموجب هذه القاعدة ، يتم تحديد كمية النقود وفقاً للطلب في R_t الذي وضعته السلطة النقدية، ويتم تحديد الطلب حسب الطلب في الذي

وضعته السلطة النقدية. وبالتالي ، فإن سلوك الأسهم المالية يمكن استنتاجها ، من المعادلتين رقم (04)

و (06) مثل $M_t - P_t = \delta y_t - \gamma [f_{Rt} + x_{Rt}] - x_{vt}$ ولكن بما أن مخزون المال ليس له علاقة بخلاف ذلك

نشاط الاقتصاد الكلي ، بعض المحللين المضي قدما دون إدخال المال على الإطلاق.

يجيب على هذا السؤال يعتمد على نقطة البداية المختارة في التاريخ الفكر الاقتصاد الكلي، بالنسبة

لنموذج الأصلي لهيكس ، يختلف طراز *IS-LM* الجديد

لأنه يجعل مستوى السعر متغير داخلي ، والذي يتأثر ، عن طريق الصدمات الخارجية وحكم السياسة النقدية. بلغة فريدمان (1970) وغيرهم من خبراء النقد ، يعرض نموذج $IS-LM$ الجديد السعر المستوى كظاهرة نقدية بدلاً من كونه مؤسسة غير مفسرة ظاهرة. من حيث النمذجة الرسمية ، فإن فكرة أن مستوى السعر هو يتم تمثيل الظاهرة النقدية بطريقتين.

- لا يمكن لهذا النموذج أن تحل لجميع المتغيرات الداخلية دون تحديد قاعدة السياسة النقدية.
 - في ظل قاعدة الأسهم المالية ، على الرغم من بعض الأسعار الفردية تكون لزجة على المدى القصير ، ومستوى السعر يستجيب للتغيرات الخارجية الدائمة في مستوى المخزون النقدي في كلا المدى القصير وعلى المدى الطويل. لكن منذ سبعينيات القرن العشرين ، قدمت الكتب المدرسية لـ $IS-LM$ أضاف النموذج كتلة تسعير أو جدول إمداد كلي ، مما يجعل مستوى السعر الذاتية.
- نموذج $IS-LM$ الجديد يتضمن أيضاً التوقعات بطرق م نموذج $IS-LM$ التقليدية. لكن التوقعات العقلانية نموذج $IS-LM$ من *Sargent ; wallace* (1975) دمجت أيضاً تأثير التوقعات التضخم في كل من معادلة فيشر والجدول الزمني للعرض الكلي.

يوضح اثنين من المعادلات الرئيسية لطراز $IS-LM$ الجديد. كما في الكتب المدرسية الحديثة ، هناك منحني IS الذي يجعل الإخراج يعتمد سلبي على سعر الفائدة (الحقيقي) ومنحنى فيليبس أو جدول العرض الكلي ، مما يجعل الإنتاج يعتمد بشكل إيجابي على معدل التضخم. بالنسبة لهذه العروض التقديمية ، يختلف طراز $IS-LM$ الجديد (i) في الضغط الذي يضعه عليه التوقعات في كل من الطلب الكلي وإجمالي العرض و (2) في الطرق الخاصة التي من المفترض أن تدخل فيها التوقعات في النموذج. في على وجه الخصوص ، يحدد جدول IS الجديد (1) الإيرادات / المخرجات المستقبلية المتوقعة كمحدد رئيسي للإخراج الحالي ، في حين أن هذا مفقود في نموذج *SargentWallace*. جدول العرض الكلي الجديد أو منحني فيليبس (3) يحدد التضخم المستقبلي المتوقع كمحدد رئيسي للتضخم الحالي ، بينما في نموذج *سارجنت والاس* ، توقع الأمل الحالي معدل التضخم المناسب للعرض.

رابعا : التوازن العام في نموذج $(IS - LM - BP)$:

بداية عقد الستينيات حاول كل من " روبرت مندل " و " ماركوس فلمنج " ، *Robert Mundell* ، *Marcus Fleming* توسيع النموذج الكينزي ،توسيع النموذج الكينزي ليشمل الاقتصاد المفتوح بوجود حركة رؤوس أموال ، حيث قاما بنمذجة ميزان المدفوعات لاستخدامه في تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي .

ويوضح هذا النموذج من خلال منحنى (IS) سوق السلع والخدمات ، ومنحنى (LM) سوق النقد ، ومنحنى (BP) التوازن في ميزان المدفوعات ، وعند تقاطع هذه المنحنيات الثلاثة يكون الاقتصاد في حالة توازن ، دخل توازني وسعر فائدة توازني ومجمعات كلية توازنية ، ويحمل في طياته حدود السياسات

المختلطة (*Policy mix*) وتعني الاستخدام المتزامن للسياسات المالية والنقدية وتوظيف نظام الصرف ودرجة إنفتاح الاقتصاد على الخارج وخصائص حركة رؤوس الأموال ، وما يميز هذا النموذج أنه يصلح للدول التي تعاني نوعا من العزلة الاقتصادية ، أي غير مندمجة - بشكل كلي - في تكتلات إقليمية أو عالمية وهي حالة تكاد تنطبق على الجزائر .

1. التوازن في سوق السلع والخدمات (*IS*): يتحقق التوازن في السوق الحقيقية عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي ، أي يتعادل الحقن (الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي والصادرات) مع التسريبات (الادخار والضرائب والواردات) ، حيث إن الاتفاق الحكومي ومستوى الانتاج العالمي متغيرات خارجية .

$$Y = C(Y - T + R, r - p^e) + I(Y, r - p^e) + G_0 + [X - M] \left(e^* \frac{P^f}{P}, y, y^f \right) \dots (1)$$

2. التوازن في السوق النقد (*LM*): ويتحقق التوازن بتعادل الطلب على النقود ، حيث الطلب على النقود دالة في الدخل وسعر الفائدة ، وعرض النقود والأسعار متغيرات خارجية .

$$MS_0/P = MD(y, r) \dots (2)$$

3. التوازن في ميزان المدفوعات (*BP*): في الواقع ، يقوم التحليل في نموذج " مندل - فلمنج " بالدرجة الأولى على حسابات ميزان المدفوعات الذي يعد بيانا إحصائيا يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة محددة ، ويتميز بكونه حساب تدفقات (*Flux*) وليس وصيدا (*Solde*) ، حيث يمكن تتبع المعاملات مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون نهاية السنة ، أما الرصيد فيسمح بقياس البيانات في تاريخ معين .

1.3 ماهية ميزان المدفوعات : يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية

، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع إقتصاديات العالم الأخرى ، وتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة ، وسيتم في هذا المجال

لقد وردت لميزان المدفوعات عدة تعاريف ، ومن بين هذه التعاريف هو انه (سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة) .

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على انه سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

من خلال التعريفين نرى أن ميزان المدفوعات هو السجل المحاسبي النقدي الذي يوضح جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة ودولة أخرى ، أو كشف حساب للمعاملات مع الدول

الأخرى ، ويقصد بالعمليات الاقتصادية كل عملية تبادل تحدث على مستوى السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين ، وقد تكون في شكل تدفق حقيقي نقدي أو مالي ، كما يقصد بالمقيمين جميع الأشخاص (مهما كانت جنسيتهم) جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة ، ويخضعون لقوانينها ولهم مصلحة مع الإقليم لمدة سنة أو أكثر .

3.2. أهمية ميزان المدفوعات: يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير، فإذا سجل الميزان حالات عجز معتبرة، استوجب على البلد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الواردات؛
- يوفر معلومات عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عنها التزامات اتجاهالغير، ويوضح تلك المعاملات التي تنتج وسائل نقدية لتغطية هذه الالتزامات؛
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي؛
- يسمح بتوقع تطور أسعار الصرف، إذ أن تحقيق الفائض بصفة مستمرة ينعكس إيجابا على سعر صرف عملة البلد (تحسين قيمة العملة في حالة سعر صرف مرن والرفع من قيمة العملة في حالة ثبات سعر الصرف)، وتحقيق العجز معناه تدهور قيمة عملة البلد في حالة سعر صرف مرن والتخفيض في حالة ثبات سعر الصرف؛
- يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وفق المعلومات التي يتيحها ميزان المدفوعات عن الوضع الدولي للبلد، فقد يلجأ بلد ما نتيجة العجز الهام الذي يعانيه الميزان، إلى فرض الرقابة على الصرف مثلا؛
- يسمح أيضا، بتحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، إذ يظهر ميزان مدفوعات الولايات الأمريكية، الحصة الهامة التي يحوزها هذا البلد في التجارة العالمية، الشيء الذي أكسب الدولار ثقله المعروف في تسوية المدفوعات الدولية؛
- هو أداة لتقييم وتفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالاقتصاد العالمية من خلال البيانات الواردة فيه؛
- يعتبر مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو الاختلال الدائم.

3.3. مكونات ميزان المدفوعات: إن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي تنشئ متحصلات ومدفوعات من العملات الأجنبية، إلا أن هذه المعاملات تختلف من حيث طبيعتها و بالتالي تختلف البنود التي تقيد فيها هذه المعاملات ، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج ، إذ أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل مرتين ، في الجانب الدائن (+) ، إذا ترتب عليها زيادة دائنية الدولة أو نقص مديونيتها اتجاه الخارج وفي الجانب المدين (-) ، إذا ترتب عليها زيادة مديونية الدولة أو نقص

دائيتها اتجاه الخارج ، فيكون من الناحية المبدئية مجموع القيود الدائنة مساوي لمجموع القيود المدينة ، بمعنى أن الرصيد الحسابي هو دائما معدوم .

وما تجدر الإشارة إليه، أن هياكل موازين مدفوعات الدول متباينة فيما بينها من حيث كفيات تصنيف بياناتها، مما يصعب عملية تقييم آثار المعاملات الاقتصادية الخارجية على الأوضاع المحلية، بالإضافة إلى صعوبة القيام بمقارنة بيانات الموازين لمختلف الدول؛ لذا يحاول صندوق النقد الدولي جاهدا، توحيد المفاهيم وإتباع طريقة موحدة في إعداد ميزان المدفوعات.

على العموم، يمكن تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى ما يلي:

1.3.3 الحساب الجاري : يعتبر أهم مكونات ميزان المدفوعات، يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

• **الميزان التجاري:** يسمى أيضا ميزان الخارجية، وبياناته متاحة في أسرع وقت، يشمل هذا البند عمليات تصدير واستيراد السلع التي يتم تقييمها على أساس (FOB). يكون الميزان التجاري في حالة فائض، لما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، ويسجل حالة عجز عندما تزيد الواردات عن الصادرات، وعادة ما يتم حساب معدل تغطية الصادرات للواردات من خلال العلاقة التالية:

$$\text{(الصادرات / الواردات)} \times 100$$

• **ميزان الخدمات:** يقيد هذا الحساب جميع الحقوق والديون المترتبة عن تبادل مختلف أنواع الخدمات (مصاريف النقل والتأمين وخدمات البنوك وعوائد الاستثمارات ورسوم الموانئ والرحلات إلى الخارج الخ)، التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى، فتسجل في الجانب الدائن أو التي تستفيد منها الدولة من طرف الغير، فتقيد في الجانب المدين.

• **حساب التحويلات من جانب واحد:** يقيد هذا الحساب مجمل التحويلات الخاصة والعمومية، من وإلى الخارج بدون مقابل، سواء كانت في شكل موارد حقيقية أو مالية وتشمل التحويلات الخاصة والهبات والتبرعات والإعانات التي تقوم بها هيئات خاصة غير حكومية (دينية، ثقافية، خيرية..) أو أشخاص مثل تحويلات دخول المهاجرين إلى بلدهم الأصلي؛ أما التحويلات العمومية، فتقصد بها الهبات والإعانات الاقتصادية والمالية والعسكرية والفنية التي يقوم بها القطاع العمومي من خلال هيئاته الرسمية إلى الدول الأجنبية، فيما يخص مثلا، تقيد في الجانب الدائن من الميزان التجاري والقيود الآخر يظهر في الجانب المدين ن حساب التحويلات الحكومية بالنسبة للدولة المانحة، أما بالنسبة للدولة المستفيدة من هذه الإعانات، فإن حساب السلع يصبح مدينا، وحساب التحويلات الحكومية دائما بقيمة هذه الإعانات.

2.3.3 حساب رأس المال: يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال، سواء كانت أصول حقيقية أو مالية، يترتب عنها التزامات اتجاه الدولة أو حقوق، فهي مدينة في الحالة

الأولى، ودائنة في الحالة الثانية. حيث يميّز عادة بين نوعين من المعاملات الرأسمالية: (طويلة الأجل، قصيرة الأجل).

- حساب رأس المال طويل الأجل: يسجل الحقوق والديون الناشئة عن تلك التدفقات الرأسمالية من وإلى البلد، والتي تزيد مدة استحقاقها عن السنة وتشمل:
 - كل معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل والاستثمار المحلي في الخارج؛
 - القروض التجارية التي تفوق مدتها سنة؛
 - شراء المقيمين لأسهم وسندات الشركات الأجنبية، وشراء غير المقيمين لسندات الحكومة الوطنية، أو لأسهم وسندات الشركات الوطنية؛
 - القروض طويلة الأجل التي تقدمها السلطات الحكومية في دولة ما للسلطات العامة في دولة أخرى؛
 - القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها الحكومة أو هيئة عامة في دولة ما من السوق المالي لدولة أخرى.

تقيد الأموال التي تتدفق إلى داخل البلد (القروض الأجنبية الممنوحة والاستثمارات الأجنبية وأقساط سداد القروض التي يمنحها الوطنيون للخارج.. الخ) في الجانب الدائن من حساب رأس المال، فهي تمثل أرصدة من العملات الأجنبية؛ أما فيما يخص رؤوس الأموال التي تنزح إلى الخارج (القروض الممنوحة للجانب والاستثمارات المباشرة في الخارج... الخ)، فتقيد في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل.

- حساب رأس المال قصير الأجل: تشمل رؤوس الأموال القادمة من /أو المحولة إلى الخارج بهدف استثمارها لفترة معينة تقل عن السنة، مثل القروض التجارية والودائع البنكية بالخارج أو الأجنبية في الداخل، وعادة هي أموال تبحث عن معدلات عليا لأسعار الفائدة أو تهدف إلى المضاربة من خلال التذبذبات التي تحدث في أسعار الصرف عبر مختلف البلدان. أما عن التسجيل المحاسبي، فهي تخضع لنفس المبدأ الذي ذكرناه في حساب رأس المال طويل الأجل.
- حساب التسويات الرسمية: يشمل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية، والتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للقطر خلال السنة بهدف إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات، عن طريق إجراء تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والمدينة، من خلال تحركات الاحتياطات الرسمية (الذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة وحصة البلد من الذهب في صندوق النقد الدولي)، حيث يمكن للدولة صاحبة العجز أن تصحح ميزان مدفوعاتها عن طريق:

- إما تسديد قيمة العجز ذهباً أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطياتها من الصرف؛
 - أو طلب قرض قصير الأجل من البلد الدائن، ومنه ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز؛
 - أو تخفيض دائنية البلد اتجاه الاقتصاد الدولي؛
 - أو الاستقراض، إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية، أو من منظمة دولية كصندوق النقد الدولي من خلال حقوق السحب الخاصة.
 - أما الدولة التي تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها، فيمكنها أن تلجأ إلى إحدى الطرق التالية:
 - زيادة احتياطياتها من الذهب والعملات القابلة للتحويل؛
 - تقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، وبالتالي ترفع من دائنيها الدولية؛
 - تسديد الديون السابقة المترتبة على البلد صاحب الفائض.
- على العموم يمكن القول، أن التحركات في الاحتياطيات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، إذ يتحقق التوازن الحسابي بين مدفوعات الدولة ومتحصلاتها، لم يساوي بالقيمة المطلقة، رصيد الجاري التسويات الرسمية مع مجموع الرصيد الصافي لكل من الحساب الجاري ورأسمال. إن الوقوع العملي، يفرض استعمال بند مستقل يسمى " السهو والخطأ" يلجأ إليه محاسبو ميزان المدفوعات عندما لا تتطابق مجموع لحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، نظراً لعدم قدرة النظام الإحصائي حصر قيم جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي.
- والجدول الموالي يوضح شكل ميزان المدفوعات

الجدول رقم (01) : بنية ميزان المدفوعات

الرصيد	القيود المدينة	القيود الدائنة	ميزان المدفوعات
			1. الحساب الجاري السلع والخدمات السلع الخدمات الدخل الأولي تعويضات العاملين الفائدة دخل الشركات الموزع الأرباح المعاد استثمارها الربح الدخل الثانوي الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرها صافي أقساط التأمين على غير الحياة مطالبات التأمين على غير الحياة التحويلات الدولية الجارية التعديل مقابل التغيير في المستحقات القاعدية تحويلات جارية متنوعة رصيد الحساب الجاري
			2. الحساب الرأسمالي الإقتناء / التصرف في الأصول غير المنتجة التحويلات الرأسمالية رصيد الحساب الرأسمالي صافي الإقراض / الاقتراض من الحسابين الجاري والرأسمالي
			4. الحساب المالي الاستثمار المباشر استثمار المحفظة المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين استثمارات أخرى الأصول الاحتياطية مجموع التغييرات في الأصول / الخصوم صافي الإقراض / الاقتراض من الحساب المالي
			5. صافي السهو والخطأ

المصدر : دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط:6، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2009، ص:14.

3.3. التفسير الاقتصادي لميزان المدفوعات يشمل ميزان المدفوعات ثلاث (03) أنواع أساسية من الأرصدة، يحمل كل منها اقتصادية واضحة وهي الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية والرصيد الإجمالي.

1.3.3. الرصيد التجاري: يعبر الفرق بين الصادرات والواردات من السلع عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصصها في التجارة الدولية، ويبين أيضا درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج وكذا درجة تنافسية صادراتها.

2.3.3. رصيد ميزان العمليات الجارية: يعتبر هذا الرصيد ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، إذ يبرز ما إذا كان البلد يعيش "تحت أو فوق قدراته"، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له قدرة التمويل باعتبار أنه استطاع تكوين أدخار صافي من خلال تعامله مع الخارج. أما في حالة تحقيق رصيد سالب، فمعناه أن البلد له احتياج تمويل كونه يلجأ في هذه الحالة إلى أدخار خارجي (أدخار الغير).

مما سبق، يمكن اعتبار المعاملات الجارية مؤشرا مهماً لقياس قدرات واحتياجات التمويل لاقتصاد ما.

3.3.3. الرصيد الإجمالي: يشمل رصيد الميزان الشامل (الإجمالي) مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية، تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص غير البنكي. يعكس الرصيد الإجمالي التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن كل ما هو مسجل في الجانب الدائن من الميزان، يمثل طلبا على العملة المحلية مقابل عرض العملة الأجنبية، الشيء الذي ينتج عنه تحسن في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية المتعامل بها.

في الحالة المعاكسة، إذا ما سجلت العمليات الجارية (واردات) وعمليات رؤوس الأموال (صادرات) في الجانب المدين من الميزان، هذا يعني أن عرض العملة المحلية قد ارتفع معه الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقابل هذه العملات.

4. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات : إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا تعني أن البلد

لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات، يستلزم فئات معينة من البنود الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود، ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات :

1.4. العمليات المستقلة : وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط .

2.4. عمليات الموازنة أو التسوية : وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية .

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ في الحسبان العمليات المستقلة ،أي إذا كان جانبها المدين والدائن متساويان يعتبر متوازنا ،أما إذا زاد الجانب المدين أو الدائن على الآخر مختلا و للاختلال صورتان هما :

الفائض : الدائن < المدين

العجز : الدائن > المدين

5. الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات ومعايير تقديره:

1.5. الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات : يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين :

• معاملات اقتصادية فوق الخط :حيث ينظر إليها على أنها مصدر الخلل في ميزان المدفوعات في حالة الاختلال .

• معاملات اقتصادية تحت الخط : حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل ،وهذا بناء على العمليات الاقتصادية فوق الخط .

2.5. معايير تقدير الاختلال : هناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

1.2.5. الميزان الصافي للسيولة : طبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل وكذا قصير الأجل أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي .

ويحقق ميزان المدفوعات فائضا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة اكبر من المدينة ،مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة حيث أنهما يستعملان في معادلة ميزان المدفوعات حسابيا .

2.2.5. الميزان الشامل للسيولة: يعطي هذا المعيار أهمية للدور الذي تلعبه احتياطات البنوك من الذهب والصراف الأجنبي ،فالمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية مع حساب رؤوس الأموال الجارية طويلة الأجل ،وكذا حساب رأس المال قصير الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية ، أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي وكذا الاحتياطات من الذهب والصراف الأجنبي لدى البنوك التجارية .

3.2.5. الميزان الأساسي : طبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية و حساب رأس المال طويل الأجل بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في حساب رأس المال قصير الأجل والاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي .

4.2.5. ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة : يعتمد هذا الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949 على التفرقة بين المعاملات الاقتصادية المستقلة ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية .

ويقصد بالمعاملات المستقلة تلك التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل في حساب المعاملات الجارية و حساب رأس المال طويل الأجل وبعض حركات رؤوس الموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة مثلا أو هروبا من عدم الاستقرار، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال طويل الأجل والقصير الأجل التابع وكذا حساب الذهب والصرف الأجنبي .

5.2.5. التوازن السوقي لميزان المدفوعات : ظهر هذا المعيار في ضوء الانتقادات الموجهة إلى المعايير الأربعة السابقة، حيث يقترح كبديل عنها إن يخضع التوازن الاقتصادي لمعايير قوى السوق ممثلة في الطلب وعرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه خلال الفترة محل الدراسة .

6. أنواع الاختلال : يمكن تقسيم الاختلال إلى إختلال مؤقت وإختلال دائم :

1.6. الاختلال المؤقت : ينقسم بدوره إلى عدة أنواع نوجزها فيمايلي :

1.1.6. الاختلال العارض : ناجم عن خلل طارئ أو عارض ، سرعان مايتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية ، كحدوث كوارث طبيعية تصيب المحاصيل الزراعية لبلد معين ، فتقل صادراته مما يسبب عجزا في حسابه الجاري ، بينما يزداد الطلب العالمي على نفس المنتجات في بلد آخر فيحقق فائضا؛

2.1.6. الاختلال الموسمي : يحدث هذا النوع من الاختلال في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة ، كأن ترتفع صادرات الغاز الطبيعي الجزائري خلال فصل الشتاء ، ولايتطلب علاج هذا الاختلال سياسة إقتصادية معينة ، لأنه من الممكن أن يعود التوازن في نفس السنة ؛

3.1.6. الاختلال الدوري: عادة يصيب هذا النوع من الاختلال البلدان الرأسمالية، إذا يرتبط بفترات الرخاء والكساد في الاقتصاد ، فحدوث العجز أو الفائض يعكس إختلالا دوريا نسبة إلى الدورة الاقتصادية **4.1.6. الاختلال الاتجاهي :** هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص ، يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية ، التي هي بصدد الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو .

2.6. الاختلال الدائم : يفسر خبراء الصندوق النقد الدولي هذا النوع من العجز بالافراط في مستويات الطلب الداخلي الذي ينهك موارد البلد من إحتياطاته الخارجية لتسديد قيمة واردته ، أو بسبب مستويات التضخم العالية الناشئة من الارتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، وهو ما يطلق عليه " الاختلال الأساسي " ويمكن معالجته تستلزم تصحيح سعر صرف العملة المحلية ، بإعادة تقييمها نحو الانخفاض (تخفيض قيمة العملة) .

7. أسباب إختلال في ميزان المدفوعات واليات التسوية التلقائية :

1.7. أسباب إختلال في ميزان المدفوعات

1.1.7. مقارنة إدارة الطلب : تهتم بالمجاميع الضرورية لاحداث التوازن الاقتصادي ، كعلاقة التوازن

الداخلي بالتوازن الخارجي ، ، مع إعتبار التوازن الأول أساس التوازن الثاني .

• التفسير النقدي : يعود العجز في التوازنات الخارجية للبلد المعني إلى الزيادة (الافراط) في الاصدار

النقدي ، ويمكن تفسير ذلك من خلال الانطلاق من الفرضيات التالية :

➤ الفرضية الأولى : تساوي الكمية المعروضة من العملة مع الكمية المطلوبة منها :

$$MS = MD \dots\dots(1)$$

➤ الفرضية الثانية : المعروض النقدي الإجمالي يتمثل في مجموع الائتمان الداخلي المقدم للاقتصاد

والخزينة ، وتغير للاقتصاد والخزينة ، وتغير الاحتياطات الأجنبية .

$$MS = \Delta C + \Delta R \dots\dots(2)$$

➤ الفرضية الثالثة : بما أن طلب العملة دالة ثابتة بالنسبة للدخل ، والعرض الداخلي للائتمان مراقب

من طرف السلطات النقدية ، فإن التغيرات التي تحدث على مستوى الاحتياطات الأجنبية هي التي

تؤدي إلى التوازن بين كميات النقد المعروضة وكميات النقد المطلوبة

والجدول الموالي التالي يمثل وضعيات ميزان المدفوعات بحسب مقارنة إدارة الطلب

الجدول رقم(02) : وضعيات ميزان المدفوعات بحسب مقارنة إدارة الطلب

تغيرات الاحتياطات الأجنبية	الطلب النقدي وتغيرات الائتمان الداخلي	وضعية ميزان المدفوعات	الحالة
$\Delta R < 0$	$\Delta C > MD$	عجز	الحالة (1)
$\Delta R > 0$	$\Delta C < MD$	فائض	الحالة (2)

معنى ذلك ، أن قيام السلطات النقدية بالتوسع النقدي (عرض العملة أكبر من الطلب عليها) يؤدي في ظل إقتصاد تسوده حالة الاستخدام الكامل .

وقد يؤدي العرض النقدي الفائض إلى التأثير على مستوى الأسعار ، حيث يزداد الطلب الداخلي والخارجي ، وهذا هذا الأخير يعمل على تقليص موجودات الدولة من العملة الأجنبية .

ويتضح جليا أن ، أن سبب العجز في ميزان المدفوعات هو التوسع الهام في الائتمان وعدم التطابق بين طلب العملة والعرض الداخلي لها.

• التفسير المالي (الامتصاص) : يعتمد هذا التحليل على آلية الدخل في تفسير الاختلال وربطه بعامل الامتصاص من خلال مايلي :

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots (3)$$

من العلاقة رقم (3) يمكن إستنتاج العلاقة التالية :

$$(X - M) = Y - (C + I) \dots\dots (4)$$

لنفرض أن :

$$B = (X - M) \text{ : تمثل الرصيد الجاري .}$$

$$A = (C + I) \text{ : تمثل الامتصاص الذي يعبر عن الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك والاستثمار .}$$

ومن نستخلص العلاقة التالية :

$$B = Y - A \dots\dots (5)$$

وبالتالي العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ، ناتج عن الزيادة المفرطة في عامل الامتصاص (A) الذي يمثل الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار مقارنة بالدخل الوطني أو الانتاج المحلي (A)Y .

2.1.7. مقارنة إدارة العرض : نتيجة للانتقادات من طرف الدول المتخلفة ، خاصة فيما يتعلق بتفسير الاختلالات والعودة إلى التوازنات الخارجية المعتمدة من طرف الصندوق من خلال حصر أسباب الاختلال في تزايد الطلب الكلي ، وتقليص المعالجة في الضغط على هذا الأخير الشئ الذي يحرم البلد من الحصول على عملات أجنبية في المدى المتوسط والطويل الأجل ، ظهرت المدرسة البنوية التي رفضت الطرح الأول وأرجعت المشكل إلى أشكال البنيات الخاصة بإقتصاديات العالم الثالث الذي ذهب ضحية الدول المصنعة ، وترى أن الحل يمين في تكثيف دور الدولة من خلال سياسات إقتصادية تقضي على تصلب الجهاز الانتاجي وجعله أكثر مرونة للعرض الداخلي ، ولقد تما تبني الصندوق منذ منتصف السبعينيات ، بعض ملاحظات هذه المدرسة نتيجة تعرض الكثير من الدول إلى حالات العجز وتزامنها من إنتشار الفجوات التضخمية ، وبالمقابل عدم كفاءة سياسة إدارة الطلب في معالجة الاختلالات ، فاتجه إلى الاهتمام بجانب العرض أخذا بعين الاعتبار الصدمات الخارجية مع تركيزه على الداخلية منها .
ومن جملة الأسباب نذكر مايلي :

❖ **إرتفاع معدل الديون الخارجية :** التي تجدرت بقوة في الدول النامية منذ السبعينيات نتيجة تضافر

عوامل عديدة من أهمها :

✓ **إرتفاع معدلات الفائدة :** الذي يعمل بشكل رهيب على تضخم المبالغ المخصصة لخدمة الدين .

✓ إرتفاع أسعار النفط بشكل حاد : مما زاد من كلفة إستيراد هذه المادة من طرف الدول غير النفطية ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز التجاري لهذه الدول .

❖ فشل نماذج التنمية : التي إعتمدتها الدول النامية مباشرة بعد حصولها على الاستقلال ، باعتبار أن الاستراتيجيات التنموية المعتمدة لم توفر شروطا موضوعية تتلائم وخصوصيات إقتصادياتها ، وإعتماد على إيدولوجية كثر منه على الواقعية ، حيث أعتبرت التنمية مجرد تحقيق مستويات معيشية أفضل لشعبها.

❖ تدهور شروط التبادل الدولي : من خلال تدهور أسعار صادرات الدولة المنتجة والمتمثلة أساسا في المواد الأولية وإرتفاع أسعار المنتجات المستوردة من الدول الصناعية ، مما كرس العجز في موازن المدفوعات ، ومنه اللجوء إلى الاستدانة لتمويل الواردات .

❖ تغيير بنية العلاقات الإقتصادية الدولية: إن تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي المتسارع يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات تبعا لقدرتها على مواكبة هذا التطور التكنولوجي واستغلالها له في تطوير منتجاتها بما يساهم في زيادة الطلب الأجنبي عليها.

❖ الظروف الطبيعية: تساهم الظروف الطبيعية في التأثير سلبا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال ما قد تلحقه من ضرر على المنشآت والبنى التحتية والمصانع بما يؤثر من جهة سلبا على الإمدادات المحلية ومن جهة أخرى يؤثر سلبا على الإمدادات الخارجية التصديرية، مما يساهم في تزايد الطلب على المنتجات الأجنبية لتعويض النقص في الانتاج المحلي وهو ما ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات.

2.7. آلية التسوية تلقائية : يرى معظم الإقتصاديين في النظام النقدي الدولي أن غالبية الدول لا تقبل بوسائل الموازنة (التخفيض، التعويم... الخ) ، التي يقتضيها هذا النظام ، إذ تعمل على التجميد أو التقليل من تنفيذ البرامج المنفق عليها مع صندوق النقد الدولي ، مما يؤدي إلى استمرار الاختلال إضافة إلى التأثير على مستوى احتياطات الصرف والعملات الصعبة للدولة وفي حالة ما إذا كانت الدولة تعمل بنظام سعر الصرف الثابت ، فهناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن

1.2.7. آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية : (تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان مدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج ، والأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد)

وتقوم على الفرضيات التالية :

* ثبات أسعار الصرف ؛

* حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس ؛

* حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع ؛

* مرونة أسعار الصادرات والواردات ؛

* مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته ؛

* مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج .

وتتطلب هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب ، إضافة إلى كون أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار ، فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته ، وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية .

مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية ، وبهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة ، مما يؤدي إلى انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات ، ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان ، أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز ، وبالتالي ينقص مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر ، مولدا انخفاضا في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات ، مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن

ويعتبر التقليديون والتقليديون الجدد بين ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف ، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات ، وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن ، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور .

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسا في أن فرضياتها أصبحت غير مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي ، كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات ، وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية إلى أن أتى العالم الاقتصادي - كينز - بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل .

2.2.7. آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية : (ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال)

تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية ، وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغيير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل ، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية ، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل ، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد ، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية :

* الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد .

* الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.

(وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية ، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغيير في الواردات 'زيادة أو نقصاناً ، ومقدار التغيير في الدخل ، بالزيادة أو النقصان . فهو النسبة بين التغيير في الواردات والتغيير في الدخل القومي ، وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغيير في الدخل القومي إلى ذلك التغيير الذاتي ، أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقق فائض ، أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى ، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات.

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً يزداد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية ، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال .

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحاً بمضاعف التجارة الخارجية ، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال .

لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغيير الإنفاق وتغيير الدخل تلعب دوراً أساسياً في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى ، ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

* لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائياً بسبب تغييرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءاً من الزيادة التي حدثت في الدخل.

* تعتمد على التحليل الساكن ، إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

3.2.7 آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية : إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو الائتمان ، لا تأخذ بالحسبان التدفقات المالية ، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات . وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما ، لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار ، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغيير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغيير ، أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية ، والثانية هي احتمال أن يعقب التغيير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية تغييرات معوضة في التدفقات المالية.

والتغيير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة ، أو نتيجة

زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة انتمان مصرفي ، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقا.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا ، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة ، وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات . أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز ، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات .

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية ، إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أصبحت غير محققة حاليا ، كون أن إتباع البلد لنظام الصرف الثابت يعني آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما قد يؤدي إلى استمرار الاختلال وزيادة حدة آثاره السلبية .

8. التوازن العام في ميزان المدفوعات : يمثل التوازن بين الدخل الكلي الكلي وسعر الفائدة من خلال السوق الخارجي ، الحساب الجاري (CA) من جهة والحساب الرأسمالي (KA) من جهة أخرى ، حيث مستوى الناتج العالمي وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الداخلية والخارجية وصافي التدفقات المالية معطاة.

$$BP = CA \left(e * P^f / p, y, y_f \right) + KA(r - r_f, k) \dots \dots \dots (***)$$

إذا يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند تقاطع المنحنيات الثلاثة (IS - LM - BP) في السوق الحقيقية والنقدية وميزان المدفوعات ، ولتحقق هذا التوازن لابد من تحقق الشروط المحاسبية العشر .

1.8. فرضيات نموذج (IS - LM - BP): واهم هذه الفرضيات مايلي:

- أسعار الصرف متغير خارجي ، ومن المتوقع أن تستمر أسعار الصرف الثابتة بالمستوى الحالي (ثابتة) ؛
- معدلات الأجور الاسمية ثابتة ، وثبات معدل العاطلين عن العمل ، وبذلك تحافظ مستويات الأسعار المحلية على ثباتها وضمان مرونة عرض الناتج المحلي ؛
- الميزان التجاري يعتمد فقط على الدخل وسعر الصرف والطلب العالمي؛
- حرية حركة رؤوس الأموال ، وجميع الأوراق المالية بدائل متجانسة ، والمخاطرة الوحيدة للمستثمرين هي مدى تنظيم السوق ، ومن ثمة فإن الطلب على النقود يعتمد فقط على الدخل وسعر الفائدة ، ويعتمد الاستثمار على سعر الفائدة ؛
- الدولة -اقتصاديًا - ناشئة ، ولا يمكن أن تؤثر على دخل العالم الخارجي أو على مستوى أسعار الفائدة العالمية ؛

- النموذج موضوع أساسا لمعالجة مصدر التغيرات في الأجل القصير.

2.8. التوازن في نموذج (IS - LM - BP) في ظل أسعار صرف ثابت : تأثر التوازن في الأسواق

الثلاثة بالسياستين المالية والنقدية أو الصدمات الداخلية كانخفاض قيمة العملة أو الخارجية كالزيادة في الطلب العالمي، ففي ظل حرية تحرك رؤوس الأموال تشجع الفروقات في أسعار الفائدة في تدفق رؤوس الأموال، ومن ثمة لا يمكن للبنك المركزي اتخاذ سياسة نقدية مستقلة في ظروف سعر صرف ثابت، حيث تدفق رؤوس الأموال يسبب تغيرات في سعر الصرف مما يجبر البنك المركزي التدخل لتثبيتته إلى غاية تساوي معدلات الفائدة المحلية والأجنبية.

مما سبق يتبين أن العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف وسعر الفائدة المحلي والطلب العالمي طردية، وعكسية مع الطلب المحلي وأسعار الفائدة الأجنبية.

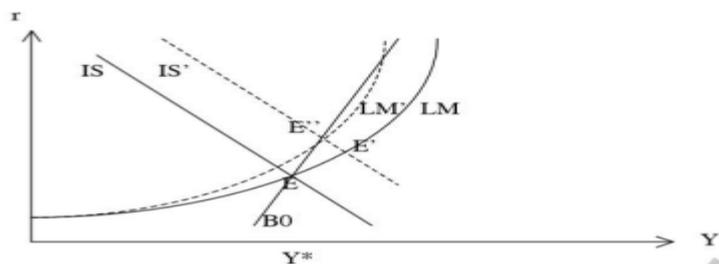
- **السياسة المالية في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال :** يكون التوسع المالي في هذه الحالة عالي

الفعالية مقارنة بالتوسع النقدي، فمع عرض ثابت للنقود يؤدي التوسع المالي إلى نقل منحنى (IS) للأعلى ولليمين جاعلا كل من سعر الفائدة والإنتاج يرتفعان، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، ولإبقاء سعر الصرف ثابتا فإن البنك المركزي ملزم بزيادة المعروض من النقود ومن ثمة يرتفع الدخل أكثر، ويحدث التوازن لما يعود سعر الفائدة إلى مستواه الأصلي ويتساوى مع أسعار الفائدة الخارجية، في هذه الحالة يصير عرض النقود متغيرا داخليا.

- **السياسة المالية في ظل الحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الأموال :** في هذه الحالة منحنى (BP)

لا يتحرك بالرغم من التوسع المالي ما دام لا يتأثر سعر الصرف الثابت وسعر الفائدة الخارجي، وكذلك منحنى (LM) يبقى بطيء الحركة في الأجل القصير تبعا لمدى حرية تحرك رؤوس الأموال، وباختصار فإن السياسة المالية تكون أقل فعالية لما تكون استجابة تدفق رؤوس الأموال ضعيفة لفروقات أسعار الفائدة، والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (13): السياسة المالية في ظل الحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر : إبراهيم خويلد ، محاولة تكيف نموذج مندل -فلمينج على الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2015) ، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص : الاقتصاد الكمي ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2017، ص: 08.

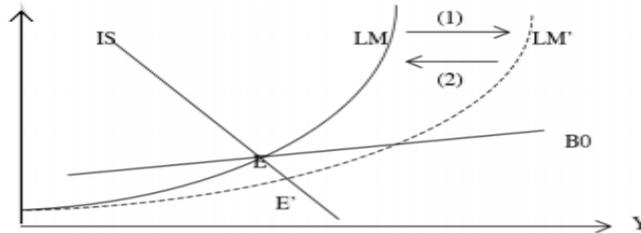
وفيما يلي ملخص عن آثار التوسع المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

الجدول رقم (03) : أثر التوسع المالي على احتياطات العملة الصعبة وأسعار الفائدة والدخل المحلي في ظل أسعار صرف ثابتة و عند درجات مختلفة لحركية رؤوس الأموال الدولية

حركة رؤوس الأموال	الاحتياطات الأجنبية	الدخل المحلي	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	إستنزاف كبير للاحتياطات	لا تتغير	زيادة كبيرة
ضعيفة	إستنزاف قليل للاحتياطات	زيادة قليلة	زيادة أقل
عالية	تحقيق إحتياطات محدودة	زيادة كبيرة	زيادة طفيفة
تامة	تحقيق إحتياطات كبيرة	زيادة أكبر	لا تتغير

- السياسة النقدية في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال : في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال يكون منحنى (BP) أفقيا ويكون متوازنا لما تتساوى أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، وأن أي اختلال يدفع البنك المركزي للتدخل للحفاظ على ثبات سعر الصرف، فوجود توسع نقدي يتسبب في دفع منحنى (LM) للأسفل ولليمين، وبالرغم من ارتفاع الدخل إلا أنه يقابل عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات بفعل تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، فيتدخل البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية ومن ثمة ينخفض المعروض النقدي وهذا يدفع بمنحنى (LM) للعودة من جديد إلى وضعه الأصلي، وعليه السياسة النقدية غير فعالة في هذه الحالة، والمبينة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (14): السياسة النقدية في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال



المصدر : إبراهيم خويلد ، محاولة تكيف نموذج مندل -فلمينج على الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2015) ، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص : الاقتصاد الكمي ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2017، ص: 08.

- السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال : التوسع النقدي في هذه الحالة يؤدي إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات كلما كانت استجابة التدفقات في رؤوس الأموال كبيرة لفروقات أسعار الفائدة، ولأجل تغطية العجز في ظل ثبات سعر الصرف يبقى البنك المركزي على ديونه تجاه الحكومة بفضل التوسع النقدي ويحتفظ باحتياطات أجنبية أقل، وكنتيجة لذلك عرض النقود يكون متغيرا داخليا إلى جانب الدخل وسعر الفائدة المحليين.
- تحليل الصدمات الداخلية والخارجية : تخفيض قيمة العملة في ظل سعر صرف ثابت وحركة غير تامة لرؤوس الأموال له نفس أثر الزيادة في الطلب العالمي، هذه الصدمة تؤدي إلى فائض في الميزان التجاري ، وتحريك منحنيات (IS) و (BP) إلى اليمين ومن ثمة دخل توازني وسعر فائدة محلي

أعلى، لكن فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة العرض النقدي ومن ثمة تحريك منحنى (LM) إلى الأسفل إلى غاية التوازن الكلي في الأجل الطويل سعر فائدة محلي أقل ودخل توازني أكبر بشرط ثبات سعر الصرف والأسعار المحلية (التضخم)، ففي حالة التضخم فإن الميزة التنافسية للصادرات ستختفي ولا يحدث شيئاً مما سبق.

3.8 التوازن في نموذج (IS - LM - BP) في ظل أسعار صرف مرنة : في ظل سعر الصرف المرنة السياسة النقدية تكون أكثر استقلالية بفعل سيطرة البنك المركزي على كل من العرض النقدي والاحتياطات الأجنبية مما يؤدي إلى ثبات منحنى (LM)، والتعديل نحو التوازن الكلي يكون بمرونة سعر الصرف وفق آلية السوق.

• **السياسة المالية في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال :** التوسع المالي في هذه الحالة يرفع أسعار الفائدة المحلية ويسمح بتدفق رؤوس الأموال للداخل، لكن تحسن قيمة العملة بفضل مرونة سعر الصرف يفقد الاقتصاد تنافسيته ويعود في الأجل الطويل إلى وضعه التوازني الأصلي، ومن ثمة ففعالية السياسة المالية تكون منعدمة.

• **السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال :** لما تكون استجابة منحنى (BP) أقل من استجابة منحنى (LM) لسعر الفائدة تكون السياسة المالية أكثر فعالية لأن العجز في ميزان المدفوعات الذي يسببه التوسع المالي يغطيه الانخفاض في سعر الصرف وهذا بدوره يزيد في تنافسية الاقتصاد وزيادة أخرى في الدخل المحلي.

الجدول رقم (04) : أثر التوسع المالي على احتياطات العملة الصعبة وأسعار الفائدة والدخل المحلي في ظل أسعار صرف مرنة و عند درجات مختلفة لحركية رؤوس الأموال الدولية

حركة رؤوس الأموال	قيمة العملة	الدخل المحلي	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	إنخفاض كبير	زيادة قليلة	زيادة كبيرة
ضعيفة	إنخفاض قليل	زيادة كبيرة	زيادة أقل
عالية	تحسن قليل	زيادة أكبر	زيادة طفيفة
تامة	تحسن كبير	لا تتغير	لا تتغير

• **السياسة النقدية في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال :** التوسع النقدي في ظل سعر صرف مرنة وحركية

تامة لرؤوس الأموال تؤدي مباشرة لتدهور قيمة العملة، حيث زيادة عرض النقود تسبب انخفاض أسعار الفائدة المحلية فيتحرك منحنى (IS) و (LM) نحو اليمين بدخل توازني أكبر، و في الأجل الطويل تتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وتدهور العملة تبعاً لذلك مما يزيد في تنافسية الاقتصاد المحلي ودخل توازني أعلى، نستنتج أن السياسة النقدية في هذه الحالة أكثر فعالية.

- السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال :استقلالية السياسة النقدية في ظل سعر صرف مرن تجعل من فعالية زيادة العرض النقدي كبيرة على الدخل المحلي كلما كان حركية رؤوس الأموال أكثر حرية، حيث إذا لم تستجب رؤوس الأموال لآثار انخفاض سعر الفائدة المحلي فإن حساب رأس المال لن يتأثر وبذلك لا تتدهور العملة ولا يحدث أي أثر على التوازنات الكلية.
 - تحليل الصدمات الخارجية :زيادة الطلب العالمي له نفس أثر انخفاض قيمة العملة ونتائجه تختلف بحسب حركية رؤوس الأموال، فإذا كانت حركة رؤوس الأموال حرة فإن الزيادة في الطلب العالمي تؤدي إلى تحسن قيمة العملة لتعديل الفائض في ميزان المدفوعات، ولا يؤثر في الدخل التوازني في الأجل الطويل.
- خلاصة ما سبق، و في ظل أسعار الصرف الثابتة تكون وضعية منحنى (IS) و (BP) ثابتة ويحددان توازن الأجل الطويل، في الوقت الذي يتحرك فيه منحنى (LM) باتجاه ذلك التوازن بفعل التغيرات في المعروض النقدي، أما في ظل أسعار الصرف المرنة فيكون منحنى (LM) هو الثابت في الوقت الذي يتحرك منحنى (IS) و (BP) ، باتجاه التوازن الكلي بفعل التغيرات في سعر الصرف.
- الجدول رقم (05) : آثار السياسات الاقتصادية في نموذج *Mundell , Fleming* ($IS - LM - BP$)

سعر الصرف الثابت			سعر الصرف المرن			الأثر على السياسة
الحساب الجاري	سعر الصرف	الدخل	الحساب الجاري	سعر الصرف	الدخل	
0	0	+	-	+	0	توسع مالي
0	0	0	+	-	+	توسع نقدي
+	0	+	0	+	0	قيود على الواردات

المصدر : إبراهيم خويلد ، محاولة تكيف نموذج مندل -فلمينج على الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2015) ، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص : الاقتصاد الكمي ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2017، ص: 08.